حركتا فتح وحماس تطلقان بيانا عن مقاومة مزعومة

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

لم يكن الفلسطينيون يتوقعون أن يصل طرفا الخصومة والانقسام، فتح وحماس، لاستخدام عبارات ناصعة، مشحونة بكل معاني العنفوان، لصياغة بيان يمثل نوعا من الدعاية الكاذبة، بدل التوجه إلى الوحدة وإنهاء الانقسام ونبذ المشروعات غير الواقعية للتعامل بطريقة مسؤولة وراشدة مع حقائق السياسة وظروف الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية.

فقد أصدرت الحركتان بيانا فوقيا بتوقيع "القيادة الموحدة للمقاومة الشعبية" وجاءت نبرة البيان مستعلية على فصائل أخرى فضلا عن استعلائها على الشعب، وكأن المجتمع الفلسطيني مفتون بقيادات فتح وحماس، أو كأن شعب فلسطين هو الذي أخلف كل المواعيد مع الحركتين، أو كأنه هو الذي انقسم على نفسه، وهو الذي ابتلى نفسه بأوضاع سياسية عطلت أي ردود فعل شعبية على الفجور الإسرائيلي، قبل أن يدخل العرب مرحلة التطبيع!

إن أي فصيل فلسطيني، لا يملك منفردا أو متضامنا مع فصائل أخرى، القدرة على إطلاق أي نوع من المقاومة، بمجرد الضغط على الزر. فهذا إعجاز لم يعرفه تاريخ المقاومة في العالم، ولم تحصل عليه حركات التحرر الرصينة، إلا بعد أن اشتغلت عميقا وطويلا لكسب ولاء ودعم مجتمعاتها.

وبالطبع سيكون إطلاق مقاومة شعبية، بمجرد الضغط على زر، أكثر من مستحيل عندما يتعلق الأمر بغائبين عن حياة وأوقات الناس، فيجدون أنفسهم في يوم وليلة مضطرين إلى تدبيج بيان باسمهم وباسم شعبهم، يؤكد على انطلاق مقاومة يكونون هم قادتها ورموزها. فمن دواعي السخرية أن هؤلاء يرون أنفسهم صالحين لكل الأدوار على تناقضها وعلى توالي الزمن واختلاف المراحل.

خلال كل التداعيات التي شهدناها، أثناء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، والتعدي على المواطنين الفلسطينيين ونسف البيوت وتنفيذ الإعدامات الميدانية وغير ذلك من الفظاعات؛ كانت هناك دعوات فصائلية، لاسيما عباسية تحديدا، لإطلاق مقاومة شعبية تم التحدث عنها في المحافل العربية والدولية وكأنها حقيقة واقعة. لكن هذه المقاومة لم تنطلق، على الرغم من توافر أسبابها القهرية الكثيرة، التي تمس حياة الفلسطينيين اليومية.

وخلال الفترة العباسية، جرت فعاليات معزولة ومحدودة للتظاهر الاحتجاجي، مُنع بعضها، وفي بعضها الآخر تجمع بعض الناس في نقاط ملاصقة للجدار العنصري العازل، ولم تشارك الفصائل الكبرى، ولم يكن العدد يضاهي عدد الساهرين في صف واحد من المقاعد، في حفل غنائي من ليالي "روابي" الجديدة العامرة شمالي رام الله، التي كان لقطر فعل تأسيسها لكي يختلط سكانها من كل ملة وبلد.

هل يستطيع الذين أسهموا في خنق الشعب ورفع معدلات الانتحار وإنكار حقوق الناس في الحريات السياسية أن يأخذوا هذا الشعب إلى مواجهة تتصاعد حسابيا وطرديا مع تصاعد الفعل الاحتلالي العدواني؟

لم يستح المتشدقون بالحديث عن المقاومة الشعبية حتى عندما شارك في الفعاليات المتواضعة مواطنون أجانب محترمون متعاطفون، وأمثالهم من الإسرائيليين. لذا فإن أقل ما يمكن قوله، هو أن هكذا بيان، يستهبل عقول الناس، وأصحابه يطرحونه بأسلوب فوقي عفا عليه الزمن. والأطرف أن هذا البيان يخطئ في صياغة عنوانه. لأن عبارة "البيان الأول" هي علامة فارقة للتحولات التاريخية، إذ يختلف تماما كل ما يأتي بعد "البيان" عن الذي قبله، في السياقات وفي الوجوه وفي بنية النظام السياسي، وفي آليات العمل ووجهته وثقافته.

السؤال هنا: هل تملك الفصائل والأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مثلما نتمنى، شرف ومصداقية الادعاء بأنها قادرة على رعاية صيرورة تاريخية حاسمة، مثلما يوحي هذا البيان؟ ومن أي معطيات سياسية داخلية، واجتماعية واقتصادية، ينطلق مثل هذا البيان؟ وهل نحن مضطرون إلى تكرار الكلام عن طبيعة المقاومة الشعبية وشروطها؟

لعل من أطرف وأكثر المفارقات، أن عزام الأحمد، كان، كالعادة، أول المبشرين، وهذه المرة بالمقاومة الشعبية وبالفحوى الواعد في "البيان الأول" كأنما أحد ممن لا يريدون للفلسطينيين أن يقاوموا شعبيا وأن يكونوا جديين في العمل على مشروع مقاومة شعبية، قد دفع عزام الأحمد إلى التبشير، وهو من هو في قدرته على إفشال كل شيء، لضرب الفكرة قبل أن تظهر.

كذلك فإن أوائل الداعين إلى المقاومة الشعبية في زمن عباس؛ كانوا ومازالوا يظنون أنها محض نقيض للعمل المسلح، ويمثل الإعلان عنها تعليلا مقبولا للتنصل منه.

فهؤلاء يريدون من هكذا مقاومة مزعومة، "جمالياتها" فقط، وأهمها الإفلات من تبعات المقاومة المسلحة عليهم، على النقيض مما حدث لياسر عرفات، والحفاظ على أدوارهم، وتجديد أهليتها، بالحديث الدائم عن لامشروعية السلاح الآخر ووجوب ملاحقته ونزعه، بل وإدانة سكاكين الفتية الغاضبين، حتى وصل الأمر، لإقناع إسرائيل بجدارتهم، من خلال الادعاء بأن الحقائب المدرسية التي يحملها أبناؤنا الصغار، محشوة بالسكاكين.

ما يهمهم هو إظهار "مأثرهم" في حماية الاحتلال، فلا يترددون في تشويه سمعة المدرسة والأسرة والطفل في بلادهم. بعد ذلك لا شيء يتحدثون عنه، يزيد عن الذي يكتبه جدعون ليفي، نائب رئيس تحرير جريدة هآرتس عن الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

معلوم أن المقاومة الشعبية، في جوهرها، ليست إلا عملية استنهاض اجتماعي بالدرجة الأولى، وهذه عملية تتطلب أولا نمطا من الطلائع التي ترقى إلى مطارح الإسهام فيها. ففي المقاومة الشعبية، تتحدد الأهلية لمن يقودونها، من خلال ما يراه المجتمع من خلال سلوك كل واحد منهم، وحماسته لأن يكون ممن يشبهون الناس أصلا في نمط حياتها، ولا يتأخرون عن التواجد في المقدمة، مستعدين لدفع الثمن.

وبكل صراحة نسأل: هل يستطيع الذين أسهموا في خنق الشعب ورفع معدلات الانتحار، وفي سد الآفاق وفي حبس أصحاب الرأي المعارضين، وتجويع أسرهم، وإنكار حقوق الناس في الحريات السياسية والمشاركة؛ أن يأخذوا الشعب إلى مواجهة تتصاعد حسابيا وطرديا مع تصاعد الفعل الاحتلالي العدواني؟

يمكن أن نتغاضى عن حقيقة أن معظم المقاومات الشعبية في التاريخ، كانت رديفا اجتماعيا للمقاومة المسلحة؛ لكن ما نعلمه ونُصِرُّ عليه، من خلال تجربتنا في الضفة الفلسطينية، هو أن معظم أنفار الطبقة السياسية لا يصلحون لشيء، ولا نقول ذلك جزافا وإنما عن تجربة. ففي انتفاضة الأقصى المريرة، توارت جميع القيادات عن الأنظار وحافظت على بطاقات الشخصيات المهمة التي أصدرها لهم الاحتلال.

وحدَهُ مروان البرغوثي، الذي ظهر أمام كاميرات التلفزة يعبر سياسيا عن الانتفاضة، وبالنتيجة وفي قراءة مختزلة، استشهد الزعيم الرمز ياسر عرفات، والقائد الوطني أبوعلي مصطفى، ومُنِيَ مروان البرغوثي وأحمد سعدات بالسجن المؤبد مُكررا. وفي غزة، استُشهدت كوكبة من قادة حماس وقاماتها الغر الميامين، وعلى رأسهم مؤسسها الشيخ أحمد ياسين. فمن وماذا تبقى بعدئذ، غير هؤلاء الذين أنتجوا مرحلتهم بكل أوصافها؟ كل الثناء والدعاء بالتوفيق لأصحاب "البيان الأول". فمن واجب الفلسطينيين إعلان الحداد والاحتجاج على هكذا فصائل مع أو قبل الاحتجاج على التطبيع مع إسرائيل، وهو يحدث في أسوأ وأقبح مراحل عدوان هذه الدولة، وتطرفها وإنكارها للحق الفلسطيني ورفضها لصيغ ومبادرات السلام العربية. ومن واجب الفلسطينيين أيضا، دعوة أصحاب "البيان الأول" إلى العمل مع النخب الاجتماعية والثقافية، على إعادة بناء النظام الوطني الفلسطيني، لتكريس الوحدة والعدالة والقانون، لكي يكون الفلسطينيون قادرين على استيعاب مهمة بحجم المقاومة الشعبية، من خلال مؤسسات دستورية مع شيء من التمكين للشعب الذي يراد منه الاحتجاج.

السلام أم وهم الحرب

بهاء العوام
صحافي سوري

أربع دول عربية من أصل اثنتين وعشرين باتت ترتبط بعلاقات سلام مع إسرائيل. لن تقتصر القائمة على هذه الدول، وستتسع دون شك خلال السنوات وربما الأشهر القليلة المقبلة. لذلك لا بد من مراجعة حقيقية لبعض البديهيات التي شكلت وعينا على مدار عقود طويلة. والبدء بتجديد الخطاب العربي على أساس تعريفات جديدة للعدو والحليف والسلام وغيرها من المصطلحات.

ثمة نوعان من المواجهة مع إسرائيل عرفهما العرب بعد حرب أكتوبر عام 1973. الأول هو وهم الحرب أو فوبيا الاحتلال، والثاني هو الاستنزاف والدمار غير المتكافئ. وبينما تمثل الحرب الإسرائيلية مع لبنان في 2006 ومع غزة عام 2014 النوع الثاني من المواجهة، تبرز سوريا كمثال واضح على النموذج الأول، أو الجبهة الخامدة ضد خيال احتلال يتحكم بقدر ومصير الشعب بأكمله.

منذ 1973 والجبهة السورية الإسرائيلية ساكنة تماما، رغم أن السوريين طوال هذه العقود محكومون بقوانين الطوارئ لأن بلادهم في حالة مواجهة مع العدو. لم تقع هذه المواجهة في أي يوم من الأيام ولكن نظام الأسد الأب والابن، استغل القضية كي يحكم السوريين بالحديد والنار.

أبقوهم في خنادق وهمية يمنع عليهم فيها التنفس استعدادا للمعركة التي لم تأتِ أبدا.

المواجهة السورية دخلت مرحلة جديدة بعد الأزمة التي ألمت بالبلاد عام 2011. أو بتعبير أدق تكشفت على حقيقتها، وانفضح ذلك التواطؤ بين النظام والاحتلال على حماية بعضهما. فالأسد الأب والابن استعبدا السوريين باسم المواجهة دون أن يرميا إسرائيل بحجرة واحدة، والأخيرة ردت الجميل بإقناع العالم أن سقوط "الأسود" يشكل خطرا عليها. فمن أين لها أن تأتي بجار مثل هؤلاء الذين أنعموا عليها بسلام تنصرف فيه إلى بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية.

إن أردنا تسمية الأشياء بأسمائها، فإن النظام السوري قدم لإسرائيل أكثر من السلام بكثير. منحها عقودا من الهدوء على حدودها الشمالية والغربية استغلته في توحيد صفوفها الداخلية، وتطوير علاقاتها مع العالم، والتحول إلى دولة صناعية، والتفرد بالجبهتين الفلسطينية واللبنانية. فالنظام السوري هو وحده من كان يتوجب بدء الحرب على تل أبيب، ولكنه اختار السلام معها دون اتفاق.

السلام غير الرسمي بين نظام الأسد وتل أبيب هو سبب رئيسي في تدهور الصراع العربي الإسرائيلي. ليس الوحيد ولكنه الأبلغ والأكبر تأثيرا. فنظام الأسد، ولعقود طويلة، احتكر الدفاع عن القضية الفلسطينية عربيا، وسيطر على سوريا ولبنان باسمها. أما إنجازاته فهي فقط تأجيل الحرب على العدو لأجل غير مسمى، والاستبداد بالسوريين واللبنانيين والفلسطينيين الذين يخالفون مشيئتهم.

تأجيل الحرب على إسرائيل تواطأ فيه "الأسود" مع نظام الخميني وأذرعه في المنطقة. وحده محور "المقاومة" من علق المواجهة مع إسرائيل حتى ملت الشعوب العربية انتظارها. بل تجاوزت فكرة وجود أراض محتلة لها تخضع لتل أبيب، لأنها أدركت أن قرار التحرير لن يصدر طالما بقي الأمر معلقا بيد "أسود" دمشق أو نظام الملالي في طهران. فكلاهما أراد لوهم الصراع أن يستمر للأبد.

ولا شك أن الانقسام الفلسطيني قد أثر بوضوح على واقع ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي. فجعله أكثر هشاشة وعرضة للتجاذبات السياسية في المنطقة، خاصة خلال العقد الأخير. وعندما ينصرف أصحاب القضية عنها، وتشغلهم المنافسة على السلطة والمكاسب أكثر من التحرر واستعادة الأرض. لا يجب أن يلام الغرباء على إعادة ترتيب أولوياتهم ورسم سياساتهم الخارجية.

نظام الأسد احتكر الدفاع عن القضية الفلسطينية لعقود طويلة وسيطر على سوريا ولبنان باسمها أما إنجازاته فهي فقط تأجيل الحرب على العدو لأجل غير مسمى والاستبداد بالسوريين واللبنانيين والفلسطينيين

ورغم كل ما طرأ على القضية الفلسطينية من تضعضع بسبب الانقسام الداخلي وانتهازية محور "المقاومة"، لم تتخل عنها الدول الأربع الموقعة على السلام مع إسرائيل. لم تبدل هذه الدول مواقفها إزاء حل الدولتين على أساس القرارات الأممية. ولم تعترف أي منها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال. كما أنها لم تغلق أبوابها في وجه الفلسطينيين، ولم تتوقف عن دعمهم إنسانيا وماديا وسياسيا.

إذا أردنا المضي بالأمر أكثر من هذا، فيمكننا توقع أن يكون للدول المطبعة مع إسرائيل تأثير أكبر عليها في المواقف التي تمس الفلسطينيين. بتعبير آخر، قد تكون مفيدة للقضية الفلسطينية أكثر من "خصوم" تل أبيب، الذين لم ولن يفعلوا شيئا. لنا في مواجهة خطط الضم التي كانت إسرائيل تنوي تنفيذها مثال جيد على ذلك. فقد بذلت الأردن والإمارات ومصر جهدا كبيرا لتأجيلها.

قد لا يقبل كثيرون بهذه الفرضية الآن. وربما يكون لرفضهم هذا مبرر تظهره الأيام والسنوات اللاحقة. لكن الذي لا يحتاج إلى إثبات هو أن قرار الدول الأربع أو غيرها ممن يقرر السلام مع إسرائيل، هو قرار سيادي. كذلك لا يمكن أن يخضع هذا القرار للابتزاز أو المساومة من أحد. بالإضافة إلى أنه غير قابل للاختزال والمحاكمة استنادا إلى مدى توافقه أو عدم توافقه مع أي قضية كانت.

بالنسبة إلى أيّ شعب عربي يتاح له الاختيار بين وهم الحرب والسلام الحقيقي مع إسرائيل، قد يكون الخيار الثاني أكثر منطقية وواقعية. فعلى الأقل لن يبقى عصاب إسرائيل وكذبة المقاومة سيفين مسلطين على رقاب هؤلاء الذين يتطلعون لمستقبل أفضل في بلادهم. لن يكون ذريعة لطغاة دول مثل سوريا وإيران، وزعماء ميليشيات مثل حزب الله، من أجل خنق الشعوب والاستبداد بها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk